



أزمة الغاز «مستمرة» ومصادر محروقات تتوقع أن تنتهي الأزمة خلال أسبوع

عبد المعتم مسعود

تابعت «الوطن» وضع مادة الغاز المنزلي خلال الأسبوع الماضي وبدأ واضحاً للعيان فقدان شبه تام للمادة في الأسواق وإغلاق أغلب معتمدي المادة في دمشق وريفها أبواب محالهم وباءت محاولات أغلب المستهلكين لتأمين المادة بالفشل. وبدأت معرفة معتمد الغاز أو من يعرفه لازمة ضرورية لكي تؤمن وصول الأسطوانة إلى منزلك أو لكي يتصل بك في السادسة صباحاً محاولة الحصول على أسطوانتك قبل أن يمتد الدور في طابور الغاز وتحصل أو لا تحصل على مبتغاك. ولاحت «الوطن» في جولاتها في مناطق القزاز والنضمان والزاهرة والدوليلة وجديدة عرطوز وجرمانا فقدان للمادة في هذه المناطق خلال الأسبوعين الأخيرين. وبدأ أمس وأول أمس وصول للمادة لمعتمديها على الرغم من الانتظار وإمكانية الحصول من عدمه كما يحصل مع المنتظرين منذ الرابعة صباحاً على مركز توزيع السورية للتجارة كما ذكر مستهلكون أكدوا لـ«الوطن» أن أكثر من ٥٠٠ شخص ينتظرون وصول السيارة الحاملة للغاز في الساعة الثامنة صباحاً يوم أمس السبت. وقالت مصادر «الوطن» في وزارة النفط إن بوادر انفراج بدأت الخميس وأمس السبت وذلك بعد أن ارتفع الإنتاج ليصل إلى ٣٦ ألف أسطوانة في دمشق وريفها والقفطرة مؤكداً أنه خلال أسبوع سيتم تغطية جميع المناطق ومن ثم تغطية جميع طلبات المستهلكين بما يلغي الطلب الزائد على المادة نتيجة شحها خلال الأسابيع الماضية والتي لم يتجاوز فيها حجم الإنتاج ١٠ آلاف أسطوانة يومياً. وأكدت المصادر أن الإنتاج لكي يتجاوز الطلب الحالي ويحقق استقرار المادة سيرتفع ليصل إلى ٥٠ ألف أسطوانة يومياً. مبيناً أن ما يتم توزيعه عن طريق فرع السورية للتجارة في ريف دمشق يتراوح بين ٩٠٠ و١٢٠٠ أسطوانة إضافة إلى ٦٠٠ أسطوانة تساعد بها السورية للتجارة بدمشق فرع ريف دمشق.

٩ فرق رقابية من محافظة دمشق لضبط الأسعار

محمود الصالح

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في محافظة دمشق مازن دباس عن إصدار محافظ دمشق عادل العليبي قراراً يقضي بتكليف أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق اعتباراً من اليوم الأحد بترأس فريق ميداني مؤلف من تسعة من أعضاء مجلس المحافظة وعلى رأسهم عضو مكتب تنفيذي وترافقهم دورية من التموين للقيام بجولات على أسواق دمشق لمراقبة الأسعار. وأكد الدباس استمرار الحملة التي تقوم فيها مختلف الأجهزة التموينية والصحية في المحافظة لضبط الأسعار والتأكد من سلامة المواد الغذائية المطروحة في الأسواق. منوهاً بقيام دورية الشؤون الصحية في محافظة دمشق بتنظيم عدد من الضبوط بحق تجار الباعة ومفرق ومحلات أطعمة في عدد من أسواق دمشق ومنها سوق الجملة في الزيلطاني، حيث نظمت ضبوط بحق تجار أجناب ومواد غذائية لاستخدامهم براميل بلاستيك ملون لحفظ الزيتون، وتم إتلاف ١٥٠ كغ دبس فليفلة غير صالح للاستهلاك البشري ضبط في أحد محلات بيع المواد الغذائية وكذلك إتلاف مادة قريشة. ولفت الدباس إلى ضبط الدوريات كميات من الطحين غير مودون عليها الصلاحية وضبط محلات بسبب وجود القذارة في تلك المحلات وعدم التزامها بالشروط الصحية، كما تم ضبط محل جملة لتوزيع الحليب المجفف، حيث يقوم بتفريغ أكياس كبيرة من الحليب المجفف وتوزيعها على عبوات صغيرة، دون ذكر أي بيانات لهذا الحليب، وكذلك مادة الكاكاو وتم تنظيم الضبوط اللازم بحقه وإتلاف الحليب المجفف. إضافة إلى إتلاف كمية من الزبيب والتين المجفف في محل جملة آخر لعدم وجود تاريخ الصلاحية عليها وبلغ عدد المحلات في سوق الجملة التي تم تنظيم الضبوط بحق أصحابها في سوق الزيلطاني ١٠ محلات، ونظمت الشؤون الصحية خلال الحملة ضبوط بحق صاحب محل بيع الفروج النيء وإتلاف ٢٥ كغ من اللحم المفروم بشكل مسبق، وتم تقديم صاحب أحد محلات بيع الفول في المزة موجوداً إلى القضاء لأنه قام بفتح المحل رغم وجود الشمع الأحمر وقيامه بالبيع على الرصيف.

يقضي على أي حالة تلاعب أو ابتزاز للمواطن ويبعد الموظف عن الشبهة حمود لـ«الوطن»: برنامج إدارة المركبات المركزي في الربع الأول من ٢٠٢٠

فادي بك الشريف



كشف وزير النقل على حمود عن مشروع نوعي يربط إدارة المركبات يتم العمل عليه ليبيصر النور في جميع مديريات النقل حتى الربع الأول من العام القادم، مؤكداً تطبيق برنامج إدارة المركبات المركزي في مديري ريف دمشق وحمص، كما أن المشروع يطبق حالياً بشكل تجريبي في نقل طرطوس، على أن يستكمل إنجاز المشروع في جميع مديريات النقل بالمحافظات مع متابعة جاهزية البنى التحتية لاستقبال البرنامج وتطبيقه. وقال حمود: إن البرنامج يختصر حوالي ٢٠٠ ألف عملية حسابية في مديريات النقل، ويسهم في تسهيل وتبسيط إجراءات المواطنين إلى أدنى حد ممكن، بحيث أن المعاملات التي كانت تأخذ أياماً تصبح تنجز بدقائق، ما يؤدي إلى إنجاز المعاملات بشكل سريع وإلى سهولة الوصول إلى الهدف من كل معاملة، مؤكداً السعي إلى تبسيط الإجراءات وتسهيل العمل على المواطن للوصول إلى أفضل أداء إداري في قطاع النقل. وأشار حمود إلى العمل حالياً على تطبيق البرنامج في مديرية نقل دمشق، لافتاً إلى أن المديرية في الزيلطاني ظلت تمارس عملها من دون توقف رغم قذائف الإرهاب حيث كانت خط جبهة في منطقة جوبر ولم يتوقف العمل بها يوماً واحداً، مضيفاً: لاحظنا أن البنى التحتية ضمن المديرية شارفت

على الانتهاء لتطبيق البرنامج مع تجهيز الصالات المساعدة والعمل على استكمال الأعمال المدنية والإنشائية وخلال أقل من شهرين سيكون الموقع جاهزاً بالتالي تطبيق البرنامج. وبين وزير النقل على حمود عن مشروع مرافق له، وهو الدفع الإلكتروني، ما يؤدي إلى تسهيلات أكثر وإنجاز المعاملات من دون العودة إلى مديرية النقل، ويمكن للمواطن التسديد من أي مكان وأي جهاز. وعن مدى الرضا عن أداء مديريات النقل، قال حمود: إن التعامل مع المواطن بشكل مباشر يؤدي إلى سوء فهم في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى إلى فساد وابتزاز للمواطن، لذلك نعمل على إخراج الموظف من هذه الشبهة، من خلال البرامج التي تطبقها الوزارة والجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة بالتعاون مع جامعة دمشق لإنجاز البرنامج الوطني بامتياز. وبين حمود أنه تم مؤخرًا ضبط عدد من شبكات الفساد المرتبطة مع بعض معقبي المعاملات، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم نتيجة التلاعب ببعض المعاملات، وقد ساهمت إجراءات الأمانة في الحد من الفساد، كما تم بالتنسيق مع وزارة الصناعة لوضع حد أعلى لتسعيرة معقبي المعاملات. مضيفاً: إن معقب المعاملات ليس موظفاً في مديرية النقل، لذلك استطعنا من خلال التعرف إلى بطلان الموظف على سعر وكثافة إنجاز معاملته، بالتالي لا يستطيع أي معقب

ضبط عدد من شبكات الفساد المرتبطة مع بعض معقبي المعاملات .. وتعامل الموظفين المباشر مع المراجع قد يؤدي إلى ابتزاز وفساد

صافي لـ«الوطن»: توصيات مؤتمر رابطة الطب الشرعي على طاولة المعنيين

طرطوس - الوطن

يواجه الطب الشرعي في سورية والأطباء الشرعيون عراقل ومعاناة عديدة وفق ما طرح من ملاحظات ومناقشات خلال المؤتمر العاشر للرابطة السورية للطب الشرعي الذي استضافته طرطوس منذ أيام، وفي ضوء ما تقدم أوضح أمين عام الرابطة ياسر صافي لـ«الوطن» أن التوصيات التي خلص إليها المؤتمر تم رفعها للجهات المعنية. وأشار إلى أن أبرز هذه التوصيات ضرورة تفعيل مكرمة رئيس الجمهورية والذي خص بها الطب الشرعي والطبيب الشرعي من خلال إصدار القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٤ المتضمن في المادة الثامنة إحد عشر هيئة علمية صحية تسمى «الهيئة العامة للطب الشرعي»، والتي لألسف حتى تاريخه لم يتم إقرار نظام داخلي أو نظام مالي أو ملك للهيئة. وتابع: علماً أن وضع فروع الطب الشرعي في مختلف المحافظات لا يرتقي إلى الحد الأدنى من المستوى المطلوب سواء من الطاقات والخبرات التي يحملها أم الكادر الفني والإداري... وهذا ما أدى إلى تدني رغبة الأطباء في التقدم إلى اختصاص الطب الشرعي وعدم الاستفادة من الطاقات والخبرات التي يحملها أطباء الأسنان والصيادلة وتقابة المحامين الكوادر عالمياً والحل يكون بتفعيل الهيئة علمياً من خلال إصدار نظام داخلي، ونظام مالي وملك للهيئة وتأهيل الكوادر المناسبة لذلك. وفي مجال المسؤولية الطبية يقول صافي إنه تم اقتراح إقامة ندوات دائمة على مستوى كل محافظة لتسليط الضوء على موضوع المسؤولية الطبية وأهميتها للطبيب والمريض والجمهور واقتراح إنشاء استشارية مركزية تضم استشاريين من مختلف الاختصاصات الطبية لديهم الخبرة الكافية من نقابة أطباء الأسنان والصيادلة وتقابة المحامين ومن وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي ووزارة الدفاع والداخلية والمجلس الأعلى للاجتماعية والعمل... لوضع أسس نظرية وعملية نافذة وتشجيع الأطباء على تأمين عياداتهم ومراكزهم لما له من أهمية عملية لناحية التعويض في المسؤولية الطبية. وتمنى صافي أن يتم تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات من الجهات ذات العلاقة من دون تأخير.

أرقام السياحة: ١,٩ مليون عربي ٢٤ بالمئة زيادة السياحة

١,٩ مليون قدموا إلى سورية منهم ١,٩ مليون عربي ٢٤ بالمئة زيادة السياحة الدينية ٢٩٤ ألفاً عدد نزلاء الفنادق ٣ مليارات أرباح الفنادق المملوكة للدولة

محمد راكان مصطفى



ل.س. في العام ٢٠١٧، ٥٥٠ مليون ل.س. في العام ٢٠١٨، ٢٠٥٠ مليار ل.س. في العام ٢٠١٩. ونتيجة لأعمال التجديد والصيانة والتي أدت إلى إغلاق وإيقاف ما يقارب ٢٠ بالمئة من الغرف التي أصبحت خارج الخدمة - واستمرار النضج الاقتصادي، منوهة بأن الفنادق استمرت بتحقيق نتائج إيجابية بوتيرة متصاعدة عن العام ٢٠١٨. وعزت المؤشرات السبب الرئيسي في ارتفاع الأعمال وتحسن النتائج إلى الإجراءات التشغيلية المتخذة في هذه الفنادق ابتداء من ضبط حالات الأسعار الخاصة والإقامات المجانية قبل العام ٢٠١٩، مروراً بتوجه الفنادق لتبني سياسات تسعيرية واضحة وشفافة وخاصة تراعي كل شرائح الزبائن والنزلاء المحتملين وانتهاء بتحسين واقع الخدمات ورفع مستواها. ولفتت إلى أن الفنادق العائدة بملكيتها للوزارة قامت بتحويل جزء من أرباحها إلى الخزينة العامة للدولة بمبلغ ٦٥٨ مليون

كمتزده صيفي لذوي الدخل المحدود، وحالياً تقوم الشركة السورية للنقل والسياحة بتجهيز موقع المتزده كمشروع للسياحة الداخلية والشعبية، ومن المتوقع افتتاحه تجريبياً في منتصف العام ٢٠٢٠. وكشفت المؤشرات أن إجمالي أعمال الفنادق المملوكة من قبل الوزارة حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام الحالي بلغ حوالي ٧,٧٥٥ مليارات ل.س. مرتفعاً عن المحقق في العام ٢٠١٨ للفترة نفسها بما يقارب ١,٢٣٢ مليار ل.س. بنسبة ارتفاع قارب ٢٠ بالمئة، منوهة بأن ارتفاع رقم الأعمال انعكس تحسناً في الأرباح المحققة لتبلغ الأرباح الإجمالية المحققة في هذه الفنادق خلال الفترة نفسها ما يقارب ٣ مليارات ل.س. متجاوزة أرباح الفترة نفسها من العام ٢٠١٨ التي بلغت ٢,٦ مليار ل.س. بنسبة ارتفاع قارب ١٧ بالمئة.

كشفت وزارة السياحة عن زيادة في عدد القادمين العرب والأجانب، بمقدار ٤٦ بالمئة لغاية شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة مع الفترة الزمنية نفسها من عام ٢٠١٨، حيث بلغ عدد القادمين «سائح، زائر يوم واحد، مقیم» ٢,١ مليون قادم، منهم ١,٩ مليون قادم عربي بزيادة مقدارها ٥٠ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ أغلبهم من الجنسية (الليبية والأردنية والعراقية والبحرينية)، على حين بلغ عدد القادمين الأجانب ١٧٨ ألف قادم بزيادة مقدارها ١٥ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ معظمهم من الجنسية (الروسية والأميركية والإيرانية والباكستانية والهندية). وبينت المؤشرات المقدمة من وزارة السياحة إلى رئيس مجلس الوزراء والتي حصلت لـ«الوطن» على نسخة منها وجود زيادة للقادمين بغرض السياحة الدينية بزيادة ٢٤ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت، حيث بلغ عددهم ٢١٢ ألف زائر، فاقوا خلالها قرابة ١,٢١٥ مليون ليلة سياحية بزيادة مقدارها ٢٣ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٨ معظمهم من الجنسية العراقية والباكستانية والهندية والبحرينية والكويتية. وأشارت المؤشرات إلى أن عدد نزلاء الفنادق العرب والأجانب لغاية أيلول من عام ٢٠١٩ بلغ نحو ٢٩٤ ألف نزيل منهم ٢٢٠ ألف نزيل فندي عربي، و٧٤ ألف نزيل فندي أجنبي. ولفتت المؤشرات إلى أن الوزارة قامت بإنشاء أكثر من موقع مختص للسياحة الشعبية من خلال الشركة السورية للنقل والسياحة حيث تم تجهيز موقع شاطي مفتوح في منطقة وادي قنديل على الأراضي المملوكة للوزارة، كما تم الطلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة التأكيد على جميع مجالس المدن والوحدات الإدارية وخاصة السياحية منها لتخصيص مساحات مدروسة كمتنزهات شعبية وتحضيرها خديماً لتكون جاهزة أمام المواطنين من أجل إقامة المتنزهات بإدارة من قبل المجالس أو بصيغة استثمارية مناسبة. وتم بالتعاون مع وزارة الزراعة ومحافظة القنيطرة تخصص الوزارة بوقوف بالقرب من سد المنطرة لاستثماره